Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد08 (العدد02) ديسمبر 2020، ص ص 48-61 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

أثر الإنفاق العام على معدل الفقر– أدلة من ليبيا للفترة 1996– 2020

يوسف يخلف[1]، سامي ساسي[2]

[1] الجامعة المفتوحة (ليبيا)، dr.yusef@staff.ou.edu.ly

[2] الجامعة المغتوحة، (ليبيا)، sososasi085@gmail.com

Impact of public spending on the poverty rate- Evidence of Libya during 1996-2020

Yusef Yakhlef, Sami Saci

تاريخ الاستلام: *2020/06./10* ***تاريخ القبول:*** *2020/08/11* ***تاريخ النشر:*** *2020/12/30*

الملخص :

تهدف الدرسة إلى التحقق من تداعيات العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر بالاقتصاد الليبي للفترة 1996- 2020م، وأعتمدت الدراسة على اختبار جذر الوحدة للمقاطع الهيكلية "Structural break unit root tests"، ومنهجية "Gregory Hansen" التكامل المشترك ذي العتبات، ومنهجية "FMOLS, DOLS & CCR" ومنهجية "ECM" لتقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل والقصير، وأظهرت الدراسة وجود هيكل مقطعي "Structural break" سنة 2015، وأن الإنفاق الحكومي له تأثير عير حقيقي في الاتجاه الموجب للحد من معدل الفقر، وأن التضخم له تأثير عكسي على معدل الفقر.

الكلمات المفتاح: الإنفاق الحكومي– الفقر– الاقتصاد الليبي.

تصنيفJEL : H50

Abstract :

This study aimed to investigate of ramifications the relationship between government spending and the poverty rates in Libyan economy during 1996- 2020. Therefore, relied on Structural break unit root tests; Gregory Hansen approaches; FMOLS, DOLS & CCR approaches; & ECM approach, to estimate a relationship in long and short runs. Thus, it was found out that, there is a structural break in 2015, and government spending has a positive unreal effect to reduce the poverty rate, and inflation has negative effect on the poverty rate.

Key words: Government spending- poverty- Libyan economy.

Jel Classification Codes : H50

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

يوسف يخلف، سامي ساسي (2020)، **أثر الإنفاق العام على معدل الفقر– أدلة من ليبيا للفترة 1996– 2020**، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة–، ص ص 48-61.

المؤلف المرسل: **يوسف يخلف**، الإيميل:dr.yusef@staff.ou.edu.ly

1. مقدمة.

مازالت ظاهرة ارتفاع مستويات الفقر وانتشاره على نطاق واسع تعد أحد أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصادات دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، التي ما زالت غير قادرة على التخلص منها عبر السياسات الاقتصادية التي تنتهجها، حيث بلغ فيها الفقر درجة من الحدة جعلت منه بلا شك من القضايا الأولى التي تشغل بال صانعي السياسات ومتخذي القرار الاقتصادي في هذه الدول، باعتبارها تؤثر على مجمل السياسات الاقتصادية ويؤدي ارتفاع مستوياتها إلى تدهور في الاقتصاد الكلي.

وتتعدد السياسات الاقتصادية التي يمكن للحكومات انتهاجها لمواجهة الفقر والتخفيف منه، وتعد السياسة المالية أحد هذه السياسات التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها، ويعد الإنفاق العام من أفضل أدوات السياسة المالية، التي يمكن من خلالها التأثير بشكل مباشر على مستوى الطلب الكلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه، في ظل محدودية الموارد المتاحة لهذا الإنفاق.

وقد عملت ليبيا على غرار نظرائها من الدول النامية منذ استقلالها على محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطن، من خلال العمل على الاستمرار في دعم الخدمات الأساسية وأسعار بعض السلع الأساسية، غير أن الأزمات التي تعرضت لها أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ومشاكل السياسة الخارجية وما تبعها من تجميد أرصدة ليبيا في الخارج، أفشلت مخططات الحكومة في مواجه آفة الفقر، وأظهرت المساوئ والعيوب التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، حيث أشارت البيانات الواردة في دراسة أعدتها أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية "سابقاً" حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليبيا، أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذي يعرف بأنه "ذلك المستوى من الفقر الذي يعجز فيه المرء عن توفير أدنى متطلباته الضرورية من حيث المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية"، وبالتالي يمثل خط الفقر أدنى مستوى من الدخل الذي يحتاجه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشي ملائم، قد زاد من نحو 600,500 مواطن في عامي 1992-1993 إلى 739,000 مواطن عام 2001م، وقد حددت وزارة التخطيط في عام 2007 خط الفقر المدقع بنحو 336 دينارا شهرياً للفرد، وأضافت الدراسة بأن خط الفقر للفرد الواحد كان 576.5 د.ل للفرد شهريا في سنة 1995م، ليرتفع إلى نحو 852.4 د.ل للفرد شهريا في سنة 2000م، ومن ثم ينخفض إلى 759 د.ل للفرد شهريا في سنة 2001م، وبلغ سنة 2010م نحو 550 دينار للفرد الواحد د.ل للفرد شهرياً، وذلك عندما كان الدولار الواحد يعادل ما قيمته 1.40 د.ل، وإن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي بلغ نحو 12 ألف دولار عام 2010م، فيما بلغ الحد الأدنى للأجور 450 ديناراَ.

تلت تلك الفترة أوضاع اقتصادية وسياسة واجتماعية متردية وصعبة، إذ تراجع متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي خلال الأعوام التي تلت عام 2011 إلى 6,500 دولار سنوياً، ليقفز عدد الليبيين الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من معدل 29% عام 2009، إلى معدل 45% في السنوات الأخيرة في بلد لا يتجاوز عدد سكانه 6.5 مليون نسمة.

وبقصد التصدي لزحف الفقر والعوز وتلاشي الطبقة الوسطى والتخفيف من معاناة المواطن في المجتمع الليبي، انتهجت الحكومة الليبية مؤخرا برنامج للإصلاح الاقتصادي ضم عدد من الإجراءات من بينها فرض رسوم على تداول العملات الأحنبية، حيث بلغت نسبة 200% تقريبا على الدولار ليصبح سعره عند 3.92 د.ل، لينخفض لاحقا إلى 3.72 د.ل، والآن يطالب المصرف المركزي برفعها إلى 5 د.ل، بالإضافة إلى إلغاء الاعتمادات التي كانت تفعل أحيانا، واقتصر منحها على فئة معينة من رجال الأعمال، ورفع الدعم جزئيا عن بعض أنواع المحروقات، فضلا عن رفع مخصصات الفرد من النقد الأجنبي من 500 دولار إلى 1000 دولار سنويا. غير أن هذه الإجراءات الخاصة بالحصة السنوية لارباب الاسر من الدولار الامريكي لم تستمر طويلا وتوقفت نهاية عام 2019م. كما ارتفع الإنفاق الحكومي من نحو 23.4 مليار دينار سنة 2011م، إلى نحو 45.8 مليار دينار سنة 2019م. (النشرة الاقتصادية،2019).

مشكلة الدراسة: على الرغم من الجهود التي بذلت قبل عام 2011م من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن من خلال الاستمرار في دعم السلع الضرورية وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن بأسعار رمزية، والاصلاحات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة الحالية سنة 2018م، والتي تمثلت في فرض رسم على شراء النقد الأجنبي، وزيادة مخصصات الفرد من النقد الأجنبي، وتفعيل صرف علاوة الأسرة، وزيادة مستوى الإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ في العشر سنوات الأخيرة، والتي كما أسلف الذكر آنفاً لم يري منها النور الا حصة ارباب الاسر لتتوقف نهاية سنة 2019م، مع رفع الدعم جزئيا عن بعض المشتقات النفطية، والنتيجة لاتزال مستويات الفقر في المجتمع الليبي في ارتفاع مستمر. وتأسيسا على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي: ما مدى نجاعة وفاعلية آلية الإنفاق الحكومي في التخفيف من مستويات الفقر في الاقتصاد الليبي، وما طبيعة هذه النجاعة والفاعلية واتجاهها إن وجدت؟

هدف الدراسة: تستهدف الدراسة تحليل وقياس وبيان دور الإنفاق العام في التخفيف من حدة الفقر في الاقتصادي، وبيان أثر هذه الدور، ومن ثم تحديد طبيعته واتجاه. لتحديد ما إذا كانت هذه الأداة تؤثر بشكل إيجابي في مستويات الفقر أم لا.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من كونها محاولة لتسليط الضوء على انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الليبي لا سيما في العقد الأخير في ظل دولة غنية بالموارد الطبيعية وعدد سكانها قليل، علاوة على الإنفاق العام الغير مسبوق، وبيان علاقة وأثر هذا الإنفاق على مستويات الفقر، بشكل قد يسهم في زيادة المعرفة لدى كل من المعنيين بوضع السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات وكذلك سياسات تقليل معدلات الفقر، وتمكنهم من وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، لزيادة فاعلية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة في الاقتصاد الليبي.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام وانخفاض معدلات الفقر.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومستويات الفقر في الاقتصاد الليبي على التحليل القياسي الكمي، واستخدمت منهجية اختبارات جذور الوحدة للمقاطع الهيكلية "Structural break unit root tests "، واختبار "Gregory Hansen"، التكامل المشترك ذي العتبات، واختبار "FMOLS, DOLS & CCR" وطريقة "ECM" لتقدير العلاقة في المدة الطويل والقصير.

2. الدراسات السابقة

استحوذت مسألة التأكد من وجو علاقة بين الإنفاق العام ومعدلات الفقر على قدر كبير من اهتمام الباحثين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية وصانعي السياسات ومتخذي القرار، حيث بحثت العديد من الدراسات في علاقة الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان من بينها متغير الإنفاق الحكومي، إذ يعد الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية الفعالة التي يلجأ إليها صانع السياسات من أجل التقليل في معدلات الفقر، حيث من المفترض أن يؤدي التوسع فيها إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو من خلال زيادة الطلب الكلي، مما يساعد على امتصاص معدلات البطالة من خلال خلق مواطن شغل للسكان، ومن ثم ارتفاع مستوى معيشة السكان والخروج من دائرة الفقر بالمديين المتوسط والطويل.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت بالبحث والنقاش موضوع العلاقة بين معدلات الفقر والإنفاق الحكومي، ومن بين هذه الدراسات التي اهتمت بتحديد طبيعة وأثر هذه العلاقة، دراسة أجريت على الاقتصاد الباكستاني، باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة الممتدة 1967–2010، حيث أسفرت نتائجها، عن وجود علاقة عكسية الأثر تربط بين مستويات الفقر وبين معدل الإنفاق الحكومي التنموي، وأن زيادة الإنفاق الحكومي في الجانب التنموي ممثلا في تطوير المرافق الاجتماعية والمرافق العامة والبنية التحتية وتوليد رأس المال العامل والصحة والتعليم ترتب عنه تراجع في مستويات الفقر على المدى الطويل، إلا أن هذا التوسع أدى إلى عجز مالي ترتب عنه تشويه

الاقتصاد، لذلك على الحكومة أن تتخذ تدابير للتقليل من الاختلالات المالية وذلك عن طريق زيادة الإنتاجية والنمو بدلا من تخفيض الإنفاق على التنمية والإعانات والنفقات الاجتماعية الأمر الذي قد يؤثر على رفاهية المجتمع (Mehmood & Sadq,2010).

وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد النيجيري للفترة 1980-2013، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة عكسية التأثير بين الإنفاق الحكومي على جانب التنمية المتمثل في تطوير المرافق الاجتماعية العامة، ومرافق البنية التحتية، والصحة والتعليم، وبين مستويات الفقر. وأن هذه الزيادة في الإنفاق العام عادة ما يتولد عنها عجزا ماليا يشوه الاقتصاد، لذلك يستلزم على الحكومة توسيع وتعزيز قاعدة الإيرادات لتجنب تكلفة التمويل المشوه للنفقات الحكومية عن طريق التوجه للاستثمارات العامة التي يجب أن تكون مكملة للاستثمار الخاص وليس منافسة أو مزاحمة لها (Patricia, et,al.,2019). وهي تقريبا نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة على الاقتصاد الاندونيسي، حيث بينت نتائجها أن زيادة الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية وتحسين جودة التعليم وتطوير البنية التحتية تساهم في تعزيز النمو وتخفف من حدة الفقر في البلاد (Asrol & Ahmad,2018).

ودعمت النتيجة الآنفة، نتائج دراسة أجريت على الاقتصاد المصري، التي أفادت نتائجها بأن سياسة التوسع في الإنفاق العام سواء على التعليم أو الرعاية الصحية أو مرافق البنية التحتية تزيد من معدلات النمو الاقتصادي وتحسن في نفس الوقت من عدالة توزيع الدخل وتقلل من مستويات الفقر (علي، 2015). وانسجمت نتائج هذه الدراسة، مع نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري شملت الفترة 1965-2014، فيما يخص الإنفاق العام على قطاعي التعليم والرعاية الصحية، إذ أوضحت نتائجها بأن الإنفاق العام على قطاعات التعليم والصحة والزراعة كان له آثار سلبية ملحوظة وهامة على مستوى الفقر في نيجيريا، إذ أن الزيادة في الإنفاق العام بمعدل 1% على هذه القطاعات سيترتب عنه انخفاض في معدلات الفقر بنسبة 1.45و1.61 و0.97 على التوالي، وأن ما يعيق نتائج الإنفاق الحكومي النيجيري لتحسين رفاه مواطنيها وخفض معدلات الفقر فيها، يعزى إلى الزيادة في معدلات النمو السكاني وارتفاع معدل التضخم وتفشي الفساد (Yahaya,2014).

كما توصلت إلى نتائج مماثلة لنتائج الدراسة سالفة الذكر، دراسة على الاقتصاد الكيني، هدفت إلى التحقق من تأثير إنفاق القطاع الحكومي على مستويات الفقر، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة مستقرة وطويلة الأمد بين مستويات الفقر ومستوى إنفاق القطاع الحكومي، حيث عزز التوسع في الإنفاق الحكومي على قطاعي الزراعة والرعاية الصحية من زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص وبالتالي التقليص في مستويات الفقر، حيث أن الزيادة بنسبة1% في مستوى الإنفاق الحكومي على قطاعي الزراعة والرعاية الصحية، ستفضي إلى زيادة قدرها 0.27% و1.45% على التوالي في نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، الأمر الذي يدل على التقليل من مستويات الفقر (Omari & Muturi,2016).

وعززت جزئيا نتائج الدراسة سالفة الذكر من حيث الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة، نتائج دراسة أعدها "Enyim" والتي هدفت للتحقق من العلاقة بين الإنفاق الحكومي والحد من الفقر في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1980-2009، حيث أفصحت نتائجها عن وجود تأثير كبير للإنفاق العام على القطاع الزراعي للحد من الفقر وإن الزيادة بنسبة 1% في التمويل الحكومي للقطاع الزراعي سيؤدي في المتوسط إلى انخفاض بنسبة 0.06% في مستوى الفقر، لذا على الحكومة أن تبذل المزيد من الجهود للتأكد من استفادة المزارعين بالفرص المحيطة بنفقاتها وتوجيه الإنفاق الحكومي للميكنة الزراعية (Enyim,2013). وأيدت نتائج هذه الدراسة بشكل جزئي، نتائج دراسة على الاقتصاد السنغالي حيث كشفت نتائجها عن وجود أدلة تؤيد الدور الإيجابي للإنفاق العام على قطاعات البنية التحتية والتعليم والزراعة في تقليص مستويات الفقر، إلا هذا الدور الإيجابي يظل محدود جدا بالنسبة للإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والزراعة (Sene & Cisse, 2014).

وعلى نفس الغرار وجدت دراسة أعدت على إقليم آتشيه، بأن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم كان له تأثير سلبي وهام على معدل الفقر في حين أن الإنفاق الحكومي على الصحة كان له تأثير سلبي على معدل الفقر ولكنه محدود، ويعود ذلك إلى التدني الكبير في الميزانية المخصصة لقطاع الصحة لاسيما أن تخصيصها يتم حسب المنطقة والبلدية في المقاطعة (Bahtera,te,al,. 2016). وتوافقت

نتائج هذه دراسة، مع النتائج التي خلصت إليها دراسة أعدت على الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة1972-2008، حيث أظهرت بأن الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم ساهم بشكل كبير في الحد من الفقر، إلا أن مساهمة الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في الحد من مستويات الفقر ظلت محدودة إلى حد كبير خلال فترة الدراسة (Asghar .et,al,.2012). وفي ذات السياق أشارت نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني استهدفت تحليل تأثير السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في إطار برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الموصي به من قبل صندوق النقد الدولي باستخدام سلسلة زمنية متسقة من تقديرات الفقر للفترة 1963-1992-1993 لكل من مناطق الريف والحضر على حد سواء، إلى أن السياسات المتبعة في إطار برنامج التكيف الهيكلي والتي من ضمنها تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعي كالتعليم والصحة وإلغاء الدعم ساهمت بشكل واضح في زيادة معدلات مستويات الفقر في الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة قيد البحث (Amjad & Kemal,1997).

كما أكدت دراسة أخرى أعدت أيضا على الاقتصاد النيجيري استهدفت قياس فاعلية السياسة المالية في نيجيريا في معالجة الفقر خلال الفترة 1980-2011، على أن النفقات الرأسمالية للحكومة على المرافق الاجتماعية والأصول الثابتة التي تدر دخلا تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر وزيادة رفاهية المواطن النيجيري (Owuru & Farayibi,2016). كما أفادت نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري بوجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل الفقر وأن الزيادة في الإنفاق العام بمقدار 1 دولار سيفضي إلى انخفاض في معدل الفقر بمقدار 1.29(البشير ،2017). وانسجمت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة أخرى أعدت أيضا على الاقتصاد الجزائري حيث بينت نتائجها وجود علاقة عكسية بين معدلات الفقر والنفقات العمومية ممثلة بالإنفاق الجاري(التسييري) وأن الزيادة في الإنفاق الجاري وبالأخص التحويلات الاجتماعية ستساهم بشكل كبير في تخفيض أعداد الفقراء على المدى القصير، غير أن هذه المساهمة ستتراجع على المدى المتوسط والطويل، وذلك بسبب النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع في مستويات الأسعار الناجمة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات، علاوة على عدم توجيه الإنفاق الجاري كلها للفقراء والطبقة المحتاجة في المجتمع الجزائري (خالد، 2015). في حين بينت نتائج دراسة على الاقتصاد السوداني أن الإنفاق العام ليس له أثر يذكر على مستويات الفقر في المدى القصير غير أنه يؤثر بشكل عكسي على معدل الفقر في المدى الطويل، وإن كان هذا الأثر محدود، حيث إن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة تساهم بتراجع معدلات الفقر بمقدار 0.012 وذلك نظرا لزيادة التوجه إلى الإنفاق الجاري بدلا من الإنفاق التنموي (محمد، 2019).

في حين أشارت طائفة أخرى من الدراسات السابقة، إلى أن مستويات الفقر تتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحصل في متغير الإنفاق العام، حيث أوضحت نتائج دراسة على الاقتصاد الغاني خلال الفترة 1960-2013، أن مستويات الفقر ترتبط بشكل إيجابي مع الإنفاق الحكومي، مما يعني أن الفقر لا يتناقص مع زيادة الإنفاق الحكومي (Brightm,2016). وهذا ما أكدت عليه دراسة على الاقتصاد الكيني، حيث أشارت نتائجها إلى وجود علاقة طردية تربط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص كممثل عن معدل الفقر بالإنفاق على البنية التحتية وأن الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي على البنية التحتية سيترتب عنه انخفاض بنسبة 0.42% في نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، مما يعني زيادة معدل الفقر، ويعود السبب في ذلك إلى خلق العديد من الوظائف المؤقتة (العرضية) أثناء البناء والإنشاء في مشاريع البنية التحتية على المدى القصير مما قد يسبب في خلق عب خدمة الديون الخاصة وانخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص حيث تمول مشروعات البنية التحتية من الدين العام علاوة على أن المناطق الريفية لا تحصل إلا على القليل من مشاريع البنية التحتية (Omari & Muturi,2016).

وفي ذات الاتجاه تطابقت مع نتائج الدراستين السابقتين، نتائج دراسة شملت 32 دولة نامية هي (الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، استونيا، بلغاريا، أوكرانيا، جورجيا، بولندا، هنكاريا، رومانيا، بيلاروسيا، الفلبين، الهند، باكستان، نيبال، سريلانكا، هندوراس، تايلند، جامايكا، غواتيمالا، نيكاراغوا، أوغندا، كمبوديا، كينيا، كوستاريكا، شيلي، لاتيفيا، السلفادور، بوليفيا، ملدوفا)، حيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن أن مستويات الفقر في هذه الدول تتغير في نفس اتجاه التغيرات الحاصلة في معدل نمو الإنفاق العام. فالزيادة في الإنفاق

العام بمقدار وحدة واحدة يسبب ارتفاعا في معدلات الفقر بمقدار 0.618 عاكسا بذلك الاتجاه غير الإيجابي للإنفاق العام نحو الفئات الفقيرة، وإنما محابيا للفئات الغنية في المجتمع (العراقي،2012). كذلك أظهرت نتائج دراسة أعدت على مقاطعتي سيستان وبلوشستان الإيرانية باستخدام سلسل زمنية غطت الفترة 1978-2008، أن تزايد النفقات الحكومية الجارية أدت إلى ارتفاع مستويات الفقر ما بين السكان بشكل غير متوقع، وربما يعود السبب في ذلك لارتفاع تكاليف الحياة نتيجة زيادة معدلات التضخم (Dahmarden & Tabar, 2013).

بينا تنفي نتائج طيف من الدراسات السابقة، وجود أي نوع من الأثر للإنفاق العام في مستويات الفقر، ومن بين الدراسات التي أكدت على غياب أي أثر للإنفاق العام على معدل الفقر، سواء في المدى القصير أو الطويل، دراسة أعدها "عياد" حيث نفت نتائج هذه الدراسة وجود أي نوع من الأثر للإنفاق الحكومي على مستويات الفقر في الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2015، مما يدل على أن الفقراء في الجزائر لم يستفيدوا من الإنفاق العام خلال فترة المدروسة (عياد،2017)، وعززت هذه النتيجة، نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد النيجيري، حيث أظهرت نتائجها بأن الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة والبناء والتشييد والتعليم والصحة لا يمارس أي نوع من التأثير للحد من مستويات الفقر في البلد (Omodero,2019). وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة أخرى أجريت أيضا على الاقتصاد النيجيري شملت المدة1980-2011، حيث أشارت إلى عدم وجود أي تأثير للإنفاق الحكومي على معدل الفقر (Nwosa, 2014).

كما فندت نتائج دراسة على الاقتصاد السوري، هدفت لقياس دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية المتمثلة في الكهرباء والتعليم والصحة وشبكات الصرف الصحي والمياه في الحد من الفقر، وجود إي نوع من العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية ومعدل الفقر في الاقتصاد السوري (غانم، 2015). كذلك خلصت إلى نتائج مماثلة لنتائج الدراسات السالفة الذكر فيما يخص الإنفاق على قطاع التعليم، دراسة على الاقتصاد الكيني، حيث برهنت على أن الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم لم يكن له أي تأثير ذو دلالة إحصائية على نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص كممثل عن مستويات الفقر (Omari & Muturi,2016).

3. شكل دالة الدراسة

يعد مؤشر الفقر (Household final consumption expenditure per capita) الأكثر استخداما في الدراسات العلمية التي تهتم بدراسة تداعيات العلاقة بين الإفاق العام ومعدلات الفقر بالدول المتقدمة (Ravallion, 1992; Woolard & Ayad, 2017; & Lebbrandt, 1999; Dhrifi 2013;).

ولكن بالدول النامية كثيراً ما يواجه دراسي هذه العلاقة بتعذر الحصول على سلاسل زمنية لبيانات هذا المؤشر، بالتالي اعتمدت بعض الدراسات في الدول النامية على متغير يعطي دلالات قريبة من مؤشر الفقر لتفسير تداعيات العلاقة بين معدل الفقر والإنفاق العام، ألا وهو مؤشر الثروة "الانفاق الاستهلاكي العائلي لكل فرد" والذي يعد أيضا إحدى مؤشرات معدل الفقر (CER) وهو المتغير التابع. أما المتغيرات المستقلة فتشمل متغير معدل التضخم (*INFR*)، متغير معدل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (*EXR*).

وبالتالي تم بناء متغيرات دالة الدراسة وفق ما اعتمدت عليه الدراسات السابقة التي أجريت على الدول النامية (عياد، 2017)، وذلك كما موضح بالمعادلة (1)

$$CER = f(EXR, INF)$$

$$\sum CER = \alpha_0 + \alpha_1 \sum EXR + \alpha_2 \sum INF + \varepsilon \quad (1)$$

4. تقدير دوال الدراسة

1.4. نتائج اختبار جذور الوحدة: قبل البدء في تقدير دالة الدراسة وتحديد المنهجية التي ستستخدم في تقديرها، تم إجراء اختبارات حذور الوحدة (Augmented dickey fuller- ADF) واختبارات (Philips & Peron- PP). والجدول (1) التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات.

جدول 1. يوضح ملخص لنتائج اختبارات جذور الوحدة (ADF & PP) لمتغيرات دوال الدراسة

ADF			***PP***		
Variables	***Constant***	***Trend with constant***	***Variables***	***Constant***	***Trend with constant***
D(EXR$_{-2}$)	4.583996***	-7.654926**	***D(EXR$_{-1}$)***	-7.16016***	-7.946421***
	(-3.710482)	(-3.029970)		(-2.998064)	(-3.622033)
D(CER$_{-2}$)	-0.789928	-0.342617	***D(GER$_{-1}$)***	-21.6547***	-21.68346***
	(-3.690814)	(0.9809)		(-2.998064)	-3.622033
D(INF$_{-1}$)	-4.26186***	-4.461696***	***D(INF$_{-1}$)***	-4.19405***	-4.930220***
	(0.0034)	(-3.632896)		-3.752946	(-3.622033)

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

من الجدول (1) يلاحظ إن اختبارات (ADF) أظهرت أن متغيرات دالة الدراسة لم تستقر في المستوى ولكن بتحويلها للفرق الأول استقر بعضها، واستقر متغير (*EXR*) في الفرق الثاني، بينما المتغير (CER) لم يستقر في المستوى والفروق الاول والثاني. بينما أظهرت نتائج أختبارت (PP) أن جميع متغيرات دالة الدراسة لم تستقر في المستوى، وعند أخذ فروقها الأولى أستقرت جميعها.

2.4. تقدير العلاقة بالمدى الطويل: من نتائج اختبارات جذور الوحدة تبين أنه بالإمكان إجراء منهجية (Johansson co-integration)، بغرض فحص وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة بالمدى الطويل من عدمها، وبإجراء هذ الاختبار تم الحصول على النتائج الظاهرة بالجدول (2) التالي:

جدول 2. يوضح نتائج اختبار "Johansson co-integration" لمتغيرات دوال الدراسة

integration Rank Test (Trace)-Unrestricted Co

Hypothesized No. of CE(s)	**value-Eigen**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.****
None	0.562423	27.96944	29.79707	0.0801
At most 1	0.238435	9.786364	15.49471	0.2975
At most 2	0.158404	3.794008	3.841465	0.0514

integration at the 0.05 level- Trace test indicates no co

value)-integration Rank Test (Maximum Eigen-Unrestricted Co

Hypothesized No. of CE(s)	**value-Eigen**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.****
None	0.562423	18.18308	21.13162	0.1231
At most 1	0.238435	5.992357	14.26460	0.6142
At most 2	0.158404	3.794008	3.841465	0.0514

integration at the 0.05 level-value test indicates no co- Max-eigen

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

من الجدول (2) يلاحظ أن تقدير العلاقة بالمدى الطويل وفق منهجية (Johansson co-integration)، أظهرت عدم وجود علاقة توازنية بالمدى الطويل بين متغيرات دالة الدراسة وذالك وفق اختبارات الأثر "Trace"، ونتائج اختبارات "Max value Eigen"، ولكن دولة مثل ليبيا ريعية الدخل بالإضافة لمرورها بحالات حرب وعقوبات دولية (حصار اقتصاد في تعسينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين) مما يثير الشك في وجود مقاطع هيكلية تعاني منها بعض أو كل السلاسل الزمنية بمتغيرات دالة الدراسة.

3.4. اختبار جذر الوحدة للمقاطع الهيكلية "Structural break unit root tests": في مثل هذه الحالة فإن الاختبارات التقليدية كاختبار "ARDL" و اختبار "Johansson co-integration" لمتغيرات دوال الدراسة يتعذر عليها كشف المقاطع الهيكلية بالسلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة. وبالتالي لا يمكن التأكد من صحة نتائج اختبارات جذور الوحدة ونتائج اختبار التكامل المشترك لـ "Johansson co-integration" إلا بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة لا تعاني من مشاكل المقطع الهيكلي، وللتأكد من ذلك تم اجراء اختبارات جذور الوحدة للمقاطع الهيكلية والتي في حال عدم وجودها، فأنه بالامكان اثبات نتائج اختبارات (ADF, & PP) والإقرار بعدم وجود علاقة مكامل مشترك حسب نتائج اختبار " Johansson co-integration"، وتظهر اختبارات "Zivot- Andrews" للمقاطع الهيكلية النتائج التالية:

جدول 3. يوضح نتائج أختبارات "Zivot- Andrews"

Variables	Statistic ZA	Structural break	Test critical values 10%	10%	10%
CER	-5.565379**	2015	-5.57	-5.08	-4.82
EXR	-2.332901	2011	-5.57	-5.08	-4.82
INF	-4.179440	2016	-5.57	-5.08	-4.82

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

ن الجدول (3) يلاحظ أن السلسلة الزمنية لمعدل الفقر بها مقطع هيكلي ذو دلالة احصائية في سنة 2015م، وفي هذه السنة مرت الدولة الليبية باختلال سياسي عقب انتخابات مما أدى إلى حرب تسببت في دمار كبير بقطاعات من البنية التحتية وادخلت البلد في انقسام للمؤسسات الاقتصاية والسيادية لتبرز حكومتين ومصرفين مركزيين وبرلمانيين، وبالتالي هذا أدى إلى تداعيات بالغة على المستوى العام للأسعار ومستوى المعيشة والاستهلاك الفردي ليتبلور في مقطع هيكلي بسلسلة الزمن الخاصة بمعدل الفقر في ليبيا، وللتعامل مع هذا المقطع الهيكلي والتخفيض من تداعياته على تقدير دالة الدراسة بالمديين الطويل والقصير ثم إضافة متغير كيفي لدالة الدراسة والمتمثل في المؤشر العالمي لدرجة الاستقرار السياسي الذي تعده منظمة (WGI) والتي تهتم بمؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف والارهاب (WGI, 2020).

4.4. اختبار "Gregory Hansen" التكامل المشترك ذي العتبات: بعد التأكد من وجود هيكل مقطعي بمتغير معدل الفقر، صار نتائج تقدير دالة الدراسة بالمدى التي تم الحصول عليها من اختبارات "Johansson co-integration" زائفة، وبالتالي اختبارات التكامل المشترك بطريقة "Gregory Hansen" التكامل المشترك ذي العتبات، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار "Gregory Hansen" للتكامل المشترك ذي العتبات.

جدول 4. يوضح نتائج اختبار "Gregory Hansen" التكامل المشترك ذي العتبات

Tests	Statistic value	Structural break	Test critical values 1%	5%	10%
ADF	-4.809627*	2005	-6.45	-5.96	-3.76
Zt	-4.409865*	2005	-6.45	-5.96	-3.76
Za	-23.50732	2005	- 79.65	-68.43	-28.13

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

لاحظ من الجدول أن نتائج أختباري (ADF & Z_t) ذي دلالة إحصائية وتشير نتائج هذه الاختبارات إلى وجود علاقة تكامل مشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة مع مقطع هيكلي واحد بسنة 2005، وبالطبع ففي هذه السنة كان هناك تحول جوهري بالنظام الاقتصادي بالدولة الليبية امتدت تداعيته للفترة التي أعقبتها، وهذا الحدث هو قيام الدولة بتغيير النظام الاقتصادي الرسمي من نظام اشتراكي صرف إلى نظام مختلط عرف بالرأسمالية الاشتراكية، وكانت تهدف هذه خطوة لاحداث إصلاح اقتصادي ونتيجة لانضمام ليبيا للمجتمع الدولي بعد عزلها عبر فرض حصار دولي وتجميد الاصول الليبية بالخارج، والذي استمر لأكثر من عقد من الزمن وانتهى مطلع القرن الحالي.

5.4. تقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل: بعد التأكد من احتواء متغيرات دالة الدراسة على علاقة توازنيه بمقطع هيكلي بالمدى الطويل، ثبت أن نتائج منهجية اختبارات اختبار "*Johansson co-integration*" متأثرة بهذه المقطع الهيكلي عبر الزمن، عليه تم علاج هذه المشكلة عبر إضافة متغير مستقل يحاكي خصوصية البيئة الليبية ويعبر عن مؤشر درجة الاستقرار السياسي والأمني "Political Stability" ويرمز له بالرمز (Ps) . والذي من شأنه أن يحد من تداعية المقطع الهيكلي على تقدير دالة الدراسة بالمديين الطويل والقصير. وتم تقدير العلاقة بالمدى الطويل باستخدام الطريقة المعدلة كليا للمربعات الصغرى (Fully Modified Least Squares (FMOLS)، وطريقة المربعات الصغرة المتحركة ((Dynamic Least Squares (DOLS)، وطريقة التكامل المتزامن للانحدار القانوني ((Canonical Co-integration Regression (CCR) ، والجدول التالي يظهر نتائج هذه الاختبارات:

جدول 5. يوضح نتائج اختبار "FMOLS, DOLS & CCR" لتقدير دالة الدراسة بالمدة الطويل

Variables	Fully Modified Least Squares (FMOLS)		Dynamic Least Squares (DOLS)		integrating-Co Canonical (CCR) Regression	
CER	**Coefficient**	**Prob.**	**Coefficient**	**Prob.**	**Coefficient**	**Prob.**
EXR	19.55851***	0.0082	78.33520***	0.0052	23.12702*	0.0985
INF	97.04541	0.2738	-22.41710	0.8284	89.49791	0.3650
PS	1423.297	0.5819	9171.553***	0.0005	1758.694	0.5283
C	-453.9680	0.9379	-20617.08***	0.0013	-1387.694	0.8307

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

ظهرت نتائج تقدير دالة الدراسة بالطرق الثلاث (FMOLS, DOLS, & CCR)، أن الإنفاق الحكومي ذو دلالة إحصائية عند 1% بأستثناء طريقة (CCR) فأظهرت وجود العلاقة عند مستوى معنوية 10%، وإن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة طرية مع معدل الفقر، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الفردي، مما يشير إلى زيادة إمكانية الإنفاق الاستهلاكي لكل فرد بالاقتصاد الليبي والتي بالضرورة تشير إلى زيادة الثرة لديهم، ولكن الواقع العملي يشير إلى أن المواطن الليبي يرزح تحت سوء الأوضاع المعيشية بالرغم من أن البلد ثري بالموارد الطبيعية وبلد عدد سكانه صغير بالمقارنة بالمساحة والثروات الطبيعة والاحتياطات الضخمة لدى الدول هذا فضلا عن الاستثمارات الخارجية المتنوعة والمنتشرة حول العالم، فما واقعية هذه النتيجة؟

لمعرفة الإجابة وحقيقة هذه النتيجة تم الرجوع إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرقابية الليبية، فأظهرت تقارير المؤسسات الرقابية الرسمية بليبيا تفاوت الدخول وسوء إدارة الموارد، حيث بلغ إجمالي دخول 8% من موظفي القطاع العام شهرياً نحو 231 مليون د.ل أي 20% من إجمالي دخول موظفي القطاع العام بالدولة الليبية، الأمر الذي يشير إلى أن فئة لا تتعدي 8% مترفهة ومتنعمة بالثروة الليبية تتقاضي نحو 2.5 ضعف دخول 92% من موظفي القطاع العام (تقرير ديوان المحاسبة، 2017)، بل يعد دخل المسئولين الشهري بحد ذاته ثروة تجعل المواطن البسيط ثري في بضعت أشهر، فعل سبيل المثال مرتب نائب بالبرلمان بلغ أكثر من 44 ضعف أدني مرتب لموظف بالقطاع العام هذا فضلا عن البذخ الذي يمنح للمسئولين فقط في شكل مزايا ومنح من المال العام. كما أظهرت التقارير أيضا أن الإفاق الحكومي التسييري بليبيا في ارتفاع مستمر منذ 2012 ليرتفع بشكل كارثي في 2017 إلى نحو 95% من إجمالي الانفاق الحكومي، وبالتالي ينفق على الاستثمار نحو 5% فقط، وحتى هذه النسبة المتدنية لم يلاحظ مساهمتها في إحداث أي قيمة مضافة لنمو الاقتصاد الليبي. مما تقدم يتضح سوء إدارة الموارد والعشوائية في الإنفاق العام، الأمر الذي أحدث تفاوت في الدخول وهدر للمال العام على شكل إنفاق تسييري وتقليص الإفاق الاستثماري على مستويات متدنية جدا بمخالفة للقانون رقم 85 لسنة 1970م، والذي يقضي بتخصيص ما لا يقل عن 70% من إيرادات النفط لأغراض التنمية، (ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، 2013، وديوان المحاسبة، 2017)، وهذا ما يفسر تشوه حقيقة العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر بليبيا.

عليه تمرة النمو الاقتصادي ليس تكديسها في شكل احتياطات معطلة عن المساهمة في إحداث تنمية مستدامة، لتنهب عبر بالوعة الفساد التي تعاني منها الكثير من الدول النامية وليبيا تحتل مراكز متقدمة فيها حسب نتائج مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2020)، فترفيه الحكومة أو تنعم فئة من المجتمع بالمال العام عبر تفاوت الدخول ومزايا مادية وعينية تجعل الفئة المتنعمة بالثروة أقل ما يوصفون به. فالعدالة في توزيع الدخول ورفاهية الفرد بالمجتمع وحقه في الحصول على خدمات تعليم ذات جودة عالية ونظام صحي متقدم والغذء الصحي والماء النظيف وبنية تحتية متطورة من أبرز وظائف صانعي السياسة والقرار الاقتصادي، بل تعد من أبرز نتائج ونجاح السياسات الاقتصادية.

6.4. اختبارات العلاقة السببية لـ "Granger Causality": لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات دالة الدراسة بالمدى القصير، تم اجراء اختبارات سببية "Granger Causality"، والجدل التالي يظهر نتائج الاختبارات:

جدول 6. يوضح نتائج اختبار "Granger Causality" لمتغيرات دالة الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXR does not Granger Cause CER	23	3.21433	0.0640
CER does not Granger Cause EXR		3.71221	0.0447
INF does not Granger Cause CER	23	3.85453	0.0404
CER does not Granger Cause INF		4.66360	0.0233

المصدر: نتائج E-views 10 من إعداد الباحثان.

أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل الفقر إلى الإنفاق الحكومي، ومعدل الفقر لا يربطه بأي علاقة سببية مع الإنفاق الحكومي. كما بينت وجود علاقة سببية تنائية الاتجاه تتجه من معدل التضخم إلى معدل الفقر ومن معدل الفقر إلى التضحم بالمدي القصير.

سابعاً– تقدير دالة الدراسة بالمدى القصير: بعد تقدير دالة الدراسة بالمدى الطويل، وايجاد علاقة تكامل مشترك بنظام انتقالي أو مقطع هيكلي، عليه تم تقدير العلاقة بالمدى القصير بطريقة "ECM" وذلك للتأكد من القدرة التصحيحة للاختلال بالسلاسل الزمنية الخاصة بدالة الدراسة، وبالتالي بالإمكان تأكيد نتيجة تعكس تداعيات الإنفاق الحكومي على معدل الفقر بالاقتصاد الليبي، والمعادلة التالية توضح نتائج تقدير دالة الدراسة بطريقة "ECM" بالمدى القصير:

$$D\sum(CER) = C_1\left(\sum CER_{-1} + \beta_1 \sum EXR_{-1} - \beta_2 \sum INF_{-1} + \beta_3 \sum PS_{-1} - \beta_0\right) + C_2 \sum D(CER_{-1}) + C_3 \sum D(EXR_{-1}) + C_4 \sum D(INF_{-1}) + C_5 \sum D(PS_{-1}) + C_6 \quad (3)$$

$$-1.213762_{0.0002}\ (CER_{-1} + 26.1082258997\ EXR_{-1} - 406.636626352\ INF_{-1} + 711.328140361\ PS_{-1} - 7619.90745433) - 0.228297_{0.3233}\ D(CER_{-1}) + 26.41937_{0.2161}\ D(EXR_{-1}) - 399.5508_{0.0076}\ D(INF_{-1}) + 448.7384_{0.8557}\ D(PS_{-1}) + 1115.496_{0.0871} \quad (4)$$

أظهرت نتائج تقدير دالة الدراسة بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECTُ" يكشف عن إمكانية عودة متغير معدل الفقر (CER) نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة إختلال التوازن بنحو (1.2) في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، أي عندما ينحرف معدل الفقر (CER) خلال فترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل، فإن سرعة التصحيح المقدر بأقل من سنة من هذا الاختلال في الفترة "t"، إلى أن يصل إلى نقطة التوازن في المدى الطويل، كما تبين معنوية معامل حد الخطأ عند (120%) عن وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى متغير معدل الفقر.

وأظهرت تقدير العلاقة أن معدل الإنفاق الحكومي لا يؤثر في معدل الفقر بالمدى القصير وهذا ما أظهرته نتائج اختبارات السببية لـ "Granger Causality". ولكن أظهر متغير التضخم تأثير ذو دلالة إحصائية عند 1% وهذا يتفق أيضا مع نتائج اختبارات

السببية لـ "Granger Causality"، ويرتبط معدل التضخم بعلاقة عكسية مع معدلات الفقر، مما يشير أن اختلال المستوي العام للأسعار له نتائج ضارة على معدلات الفقر وتتمثل في انخفاض معدل الاستهلاك الفردي، وبالتالي سيزيد من معانات المواطن.

5. النتائج

- وجود علاقة طردية بالمدى الطويل بين الإنفاق الحكومي مع معدل الفقر.

- أظهرت نتائج تقدير العلاقة بالمدى القصير، أن معدل الانفاق الحكومي لا يؤثر في معدل الفقر بالمدى القصير. مما اتفق مع نتائج اختبارات السببية لـ "Granger Causality"، التي أفصحت عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من معدل الفقر إلى الإنفاق الحكومي.

- كما أظهرت نتائج تقدير العلاقة بالمدى القصير أن متغير التضخم له تأثير ذو دلالة إحصائية ويرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الفقر، مما اتفق مع نتائج اختبارات السببية لـ "Granger Causality" حيث بينت وجود علاقة سببية تنائية الاتجاه تتجه من معدل التضخم إلى معدل الفقر ومن معدل الفقر إلى التضخم بالمدي القصير.

6. التوصيات

- على الحكومة تخصيص أموال كافية ومناسبة للأنشطة القطاعية وخاصة قطاع الخدمات الأساسية والتركيز على السيطرة على معدلات التضخم ومكافحة الفساد المتفشي في البلاد.

- تصميم آلية تنفيذ جيدة لبرامج الإنفاق الحكومي مع تطبيق القانون بشكل يوضح مخرجات الإنفاق الحكومي بحيث كل أموال إضافية في الإنفاق السنوي يتبعه انخفاض في عدد الناس التي تعيش تحت مستوى الفقر الوطني.

- إجراء المزيد من البحوث والدراسات للكشف عن القطاعات والشرائح المستفيدة من مكونات الإنفاق المختلفة بوضوح.

قائمة المراجع.

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- بشار أحمد العراقي. (2011). "السياسة المالية وآليات تأثيرها ". *مجلة مركز الدراسات الإقليمية*، 9 (30)، 163-188.

- بن جلول خالد. (2015). "محددات الفقر في الجزائر -باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي(VAR) خلال الفترة (1980-2014)". *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، 1، 41-60.

- حفصة عبد العاطي علي. (2015). "أثر السياسات العامة على النمو وتوزيع الدخل والفقر في جمهورية مصر العربية"، *مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية*، 6، 865- 875.

- ديوان المحاسبة الليبي وهيئة الرقابة الإدارية. (2013). "التقرير العام لسنة 2013". طرابلس، ليبيا، 01- 387.

-ديوان المحاسبة الليبي. (2017). "التقرير العام لسنة 2017". طرابلس، ليبيا، 01- 920.

- عبد الخالق أحمد إدريس محمد. (2019). "محددات الفقر في السودان- باستخدام نموذج الاحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة1990-2014". *جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا بالسودان*، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم- ، 1-152.

-عمار البشير. (2017). "دور الإنفاق العام في تخفيض مستوى الفقر بالجزائر-دراسة قياسية للفترة 1980-2013". مجلة إضافات اقتصادية، (2)، 221-238.

- مي سليمان غانم. (2015). "دور الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في الحد من الفقر مع دراسة حالة الجمهورية العربية السورية"، *جامعة تشرين بسورية*، 1-162.

- هشام عياد. (2017). "أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) - دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ذي العتبات"، *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، (3)، 97- 106.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Asrol Asrol & Hafsah Ahmad. (2018). "Analysis of factors that affect poverty in Indonesia". *Revisit ESPACIOS*, 39(45), 1-14.

- A Dhrifi. (2013). "A Revisit of the Growth Inequality Poverty Relationship: The Role of Institutional Quality". *International Journal of Advances in Management and Economics*, 2(11), 94-102.

- Chude, Nkiru Patricia ,Chude, Daniel Izuchukwu, Anah, Stanley Arinze and 4Chukwunulu, Jessie Ijeoma. (2019). "The Relationship between Government Expenditure, Economic Growth and Poverty Reduction in Nigeria". *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 10(2), 01-08.

- Cordelia Onyinyechi Omodero. (2019). "Government Sectoral Expenditure and Poverty Alleviation in Nigeria". *Research in World Economy*, 10(1), 80-90.

- James Nyarkoh Bright. (2016). "Modelling Government Expenditure-Poverty Nexus for Ghana". Faculty of Economics and Business Administration, Catholic University of Ghana-Fiapre, Sunyani, 21, 1-11.

- Joel Ede Owuru and Adesoji Oladapo Farayiui. (2016). "Examining the Fiscal Policy-Poverty Reduction Nexus in Nigeria". *MPRA Paper No. 74184*, 1-18.

- Keoviengxay Sourya, Saykong Sainaainh, Phanhpakit Onphanhdala. (2014). "Public Spending, Aid Effectiveness and Poverty Reduction in Lao PDR". *Journal of International Cooperation Studies*, 21(2-3), 162-183.

- Ligane Sene and Momath Cissé. (2016). "Local government spending and multidimensional poverty in Senegal: insight from the fuzzy approach". *MPRA Paper No. 58972*, 1-24.

- Mahadi Bahtera, Said Muhammad, Nazamuddin, Abd.Jamal. (2018). "Panel Analysis on the Effect of Government Expenditure on Education and Health Sector against Poverty Numbers in Aceh 2010-2015". *International Journal of Scientific Research and Management*, 6(1), 40-51.

- Nabeela Asghar, Zakir Hussain and Hafeez Ur Rehman. (2012). "The impact of government spending on poverty reduction: Evidence from Pakistan 1972 to 2008". *African Journal of Business Management*, 6(3), 845-853.

- Nazar Dahmardeh & Mahmoud Hashemi Tabar. (2013). "Government Expenditures and its Impact on Poverty Reduction (Empirical From Sistan and Baluchestan Province of Iran". *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2(1). 251-260.

- Nuhu Yahaya. (2019)."Relationship between Government Expenditure and Poverty: A Study of Nigeria (1965-2014)". *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 10(6), 39-52.

- Okulegu Bethran Enyim. (2013). "Government spending and poverty reduction in Nigerian's economic growth". *International Journal of Social Sciences and Humanities Reviews*, 4(1), 103 – 115 .

- Philip Ifeakachukwu Nwosa. (2014). "Government expenditure, unemployment and poverty rates in Nigeria". *JORIND*, 12(1), 77-84.

- Rashid Amjad and A. R. Kemal. (1997). "Macroeconomic Policies and their Impact on Poverty Alleviation in Pakistan". *The Pakistan Development Review*, 36(1), 39- 68.

- Rashid Mehmood & Sara Sadiq. (2010). "Article The relationship between government expenditure and poverty: A cointegration analysis". *Romanian Journal of Fiscal Policy*, 1(1), 29-37.

- Uzochukwu Amakom. (2013). "Public Spending and Poverty Reduction in Nigeria: A Benefit Incidence Analysis in Education and Health". African *Economic Research Consortium, Nairobi January (AERC*), *Research Paper 254*, 1-64.

-Loyce V. Omari & Willy Muturi. (2016). "The Effect of Government Sectoral Expenditure on Poverty Level in Kenya". *Journal of Economics and Sustainable Development*,7(8), 219-242.

-Ravallion, M. (1992). "Poverty comparisons". *Living Standards Measurement Study, Working paper N0. 88*, 1- 123.

-Woolard, I. & Lebbrandt, M. (1999). "Measuring Poverty in South Africa". DPRU, 99(33), 1 -43.

- K. Ayad. (2016). "Poverty, Inequality and economic growth Algeria: An ARDL approach". *Journal of Social and Economic Statistic*s, 05(1), 1- 20.

- Transparency International. (2020). "Corruption Perceptions Index". https://www.transparency.org/cpi2019 [Accede, 04 April 2020].

- WGI, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism Country Libya. (2020). http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports, [Accede, 04 April 2020].

الملاحق.

ملحق (1) جدول يوضح لاختبارات "Criteria lag length"

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-519.3972	NA	6.55e+12	43.69977	43.94520	43.76488
1	-447.9991	107.0972*	1.45e+11*	39.83326*	41.30583*	40.22393*

ملحق (2) يوضح اشكال المقاطع الهيكلية لمتغيرات دالة الدراسة

شكل المقطع الهيكلي لمتغير الانفاق الحكومي

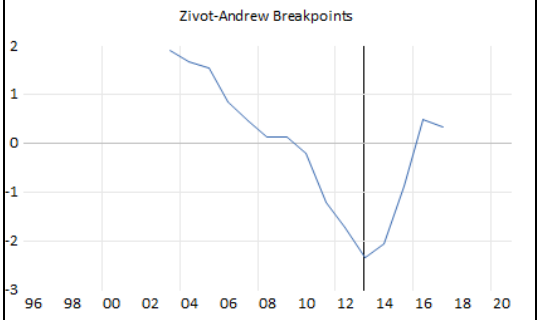

شكل المقطع الهيكلي لمتغير التضخم

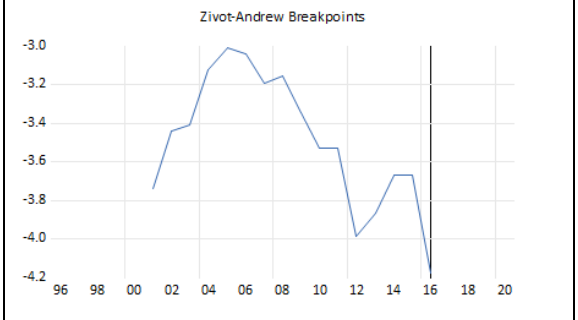

شكل المقطع الهيكلي لمتغير معدل الفقر

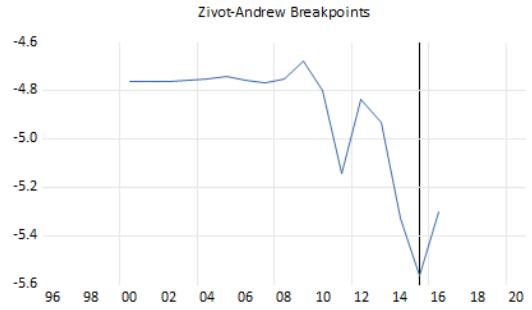

ملحق (3) جدول يوضح لاختبارات التشخصية لدالة الدراسة

<table>
<tr><td>نتائج اختبارات (Serial Correlation) لبواقي دالة الدراسة</td><td>نتائج اختبارات (Heteroskedasticity) لبواقي دالة الدراسة</td></tr>
<tr><td>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic 0.342202 Prob. F(2,10) 0.5562
Obs*R-squared 1.071975 Prob. Chi-Square(2) 0.3692</td><td>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic 2.922595 Prob. F(8,9) 0.0654
Obs*R-squared 12.99703 Prob. Chi-Square(8) 0.1120
Scaled explained SS 10.55834 Prob. Chi-Square(8) 0.2280</td></tr>
<tr><td>نتائج اختبارات (Normality) لبواقي دالة الدراسة</td><td>اختبار (Stability Function) لدالة الدراسة</td></tr>
<tr><td> 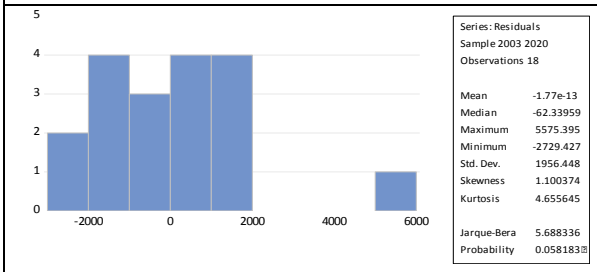
</td><td> 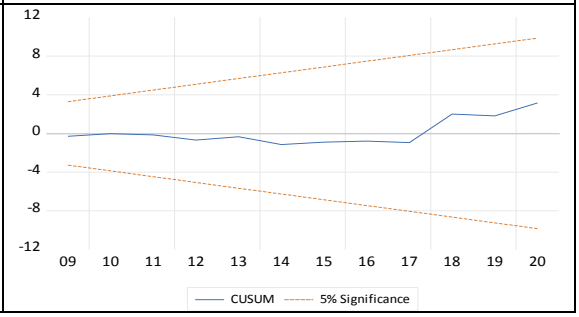
</td></tr>
</table>